



قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

الدليل الاسترشادي للممثل في مجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها البنك

(الجزء الأول)

يناير - ٢٠١٥

مع تحيات الدعم الفني للاستثمار

الدليل الاسترشادي للممثل في مجالس إدارة الشركات التي يساهم فيها البنك

سلسلة أدلة إرشادية
تصدرها الإدارة العامة للدعم الفني والإداري
كمراجع لممثلي البنك للإلمام بأهم الموضوعات
اللازمة لأداء مهام عملهم كممثلين عن البنك

مقدمة

□ إدارة الدعم الفني للاستثمار إحدى إدارات قطاع الاستثمار والموارد المنوط بها تقديم كافة أنواع الدعم الفني والمالي والإداري والتكنولوجي لكافة إدارات البنك فيما يخص الاستثمار بشقيه الحكومي والعام وذلك للنهوض بدور البنك وجعله محوري ومحفز للاستثمار ويكون أداة للدولة في تنفيذ توجهاتها في عملية التنمية الشاملة .

□ ومن ضمن مهام الإدارة أن تكون مرجعية لممثلي البنك في الشركات لتقديم بيانات وتقارير موجزة عن الشركات التي يمثلون البنك بها، كما تقوم الإدارة بعمل دليل للعاملين بالبنك وبصفة خاصة الممثلين في الشركات للإلمام ببعض الأمور القانونية والمالية والإدارية التي قد تواجههم مثل:

- أهم التشريعات التي تخص تأسيس الشركات والتشريعات الأخرى ذات الصلة بالاستثمار
- معايير المحاسبة المصرية وقواعد الحوكمة والمراجعة والرقابة
- الهياكل التنظيمية للشركات وعلاقتها مع حجم ونشاط الشركة، وأهم اللوائح الداخلية للشركات
- تعريف ببعض الأعمال المرتبطة بعمل الشركات وقد تواجه ممثلي البنك والإجراءات المطلوبة لكل منها مثل تأسيس الشركات - التقييم - الاندماج - الانقسام - التصفية - الإعفاءات الضريبية
- عمل نشرات دورية بأهم المستجدات والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار أو بالاقتصاد العام المحلي والعالمي ويمكن استخدام شبكة الحاسب الآلي في نشرها على أكبر عدد من المستخدمين

وقد تم البدء بالجزء الأول من هذا الدليل على أن يتم إصدار أجزاء تالية ويتضمن ما يلي :-

١. نبذة عن أهم ما ورد بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص مجلس الإدارة و الجمعية العامة (العادية وغير العادية) ومراقب الحسابات
٢. كيفية قراءة القوائم المالية والتحليل المالي وإستخراج النسب والمؤشرات
٣. المبادئ الأساسية لمجلس الإدارة الأكثر فاعلية وواجبات ممثل البنك

المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
3	أولاً : الجانب القانوني أهم الأحكام التي تحكم عمل الشركات و تحكم عمل الممثل و الواردة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص : - • مجلس الإدارة • الجمعية العامة (العادية و الغير عادية) • مراقب الحسابات
9	ثانياً : الجانب المالي • دليل قراءة القوائم المالية • دليل قراءة النسب المالية
32	
43	ثالثاً : المتطلبات الأساسية لمجلس الإدارة الفعال أهم المبادئ اللازمة نحو الوصول إلى مجلس إدارة أكثر فاعلية

الجانب القانونى

أهم ما ورد بقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الخاص بالشركات المساهمة

أولاً : أهم اختصاصات مجلس الإدارة

١. يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات وفقاً للطريقة المبينة بنظام الشركة واستثناء من ذلك يكون تعيين أول مجلس إدارة عن طريق المؤسسين لمدة أقصاها خمس سنوات .
٢. ويجوز للجمعية العامة -في أي وقت - عزل مجلس الإدارة أو احد اعضائه
٣. ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا اذا حضره ثلاثة اعضاء على الاقل مالم ينص نظام الشركة على عدد اكبر
٤. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب ثلث اعضائه وكلما دعت الضرورة لذلك
٥. يعين مجلس الإدارة من بين اعضائه رئيساً كما يجوز له ان يعين نائباً للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه ، ويجوز للمجلس ان يعهد الى الرئيس بأعمال العضو المنتدب .
٦. يجب إن تدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في دفتر خاص يوقع عليه من الرئيس و أمين السر و يسري على هذا الدفتر الشروط الخاصة بدفاتر الجمعية العامة .
٧. تحدد الجمعية العامة رواتب وبدلات الحضور و المزايا الأخرى المقررة لأعضاء المجلس و يمكن تحديد مكافآت وبدلات العضو المنتدب بقرار من مجلس الإدارة.
٨. مجلس إدارة الشركة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر بها على النحو الذي يتفق وطبيعة نشاطها وحجمها والسوق التي تعمل بها، وتقع عليه مسئولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة، وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطرة التي تتعامل بها الشركة وعرض ذلك كله على المساهمين بشكل واضح .
٩. يجب أن يعد مجلس الإدارة تقريراً سنوياً للعرض على المساهمين يشمل ما يلي :-

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي
- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم.
- أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت.
- نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس مال الشركة.

ثانياً : الجمعية العامة

- تتكون الجمعية العامة من كل مساهمي الشركة، كل بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهمها
- يمكن أن ينص النظام الأساسي للشركة على ألا يحضر اجتماع الجمعية العامة سوى المساهم الذي يمتلك نسبة معينة من الأسهم، إلا أن مثل هذا النص يجب أن يعتبر استثناء على القاعدة التي تعطي كل مساهم حق حضور الجمعية العامة ولا يتم اللجوء إليه إلا في الحالات التي يتجاوز فيها عدد المساهمين قدرة الشركة على تدبير مكان انعقاد الجمعية، ولا يكون وسيلة لتجاهل صغار المساهمين أو استبعاد بعضهم .

A. الجمعية العامة العادية

١. لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة ويجب إن يكون مجلس الإدارة ممثلاً في الجمعية العامة
٢. تنعقد الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الإدارة مرة علي الأقل في السنة و لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العادية للانعقاد كلما دعت الضرورة إلي ذلك و يجوز لمراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس المال أو الجهة الإدارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة

٣. تختص الجمعية العامة العادية بالآتي :

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم.
- مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلائه من المسؤولية .
- المصادقة علي الميزانية وحساب الأرباح والخسائر، الموافقة علي توزيع الأرباح.
- المصادقة علي تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وعزله
- كل ما يري مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون (٥%) من رأس المال عرضه علي الجمعية العامة .

B. الجمعية العامة الغير عادية

تختص الجمعية العامة غير العادية بالاتي:

- زيادة رأس المال المرخص به
- الموافقة على زيادة رأس المال بأسهم ممتازة ، بشرط أن يرخص بذلك النظام الأساسي .
- إضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الأصلي طبقا لأحكام القانون
- تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بأنواع الأسهم
- إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل الموعد أو إدماج الشركة أو تعديل الشكل القانوني

أحكام عامة

- ❖ يجب حث المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العامة للشركة، وترتيب موعد ومكان اجتماعها بما ييسر عليهم ويشجعهم على الحضور.
- ❖ يكون كل موضوع معروض في جدول أعمال الجمعية العامة العادية أو غير العادية مصحوب بشرح واف واستعراض كاف لكافة جوانبه بما يمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بناء على المعلومات المقدمة إليهم. ويجب أن يكون القصد من تقديم تلك المعلومات هو تمكين المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس وليس مجرد استكمال الجوانب الشكلية للاجتماع.
- ❖ يتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح للمساهمين بالتعبير عن آرائهم، وعلى إدارة الشركة الإفصاح التام والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات.
- ❖ يجب قيد التصويت على قرارات الجمعية العامة للشركة بدقة متناهية. وفي حالة نشوء أي تنازع بشأن صحة تمثيل بعض الأصوات في الجمعية، يؤخذ التصويت باعتبار صحة هذه الأصوات مرة وبطلانها مرة أخرى للعرض لاحقا على الجهة الإدارية أو القضائية المختصة بحيث تستمر إجراءات الجمعية العامة في جميع الأحوال.

- ❖ وتصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع ما لم يشترط النظام الأساسي نسبة أعلى من ذلك وهو ما نصت عليه المادة ٦٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- ❖ وتصدر قرارات الجمعية العمومية غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم وحصص رأس المال الممثلة في الاجتماع ، إلا إذا كان القرار يتعلق بزيادة أو تخفيض رأس المال أو حل الشركة قبل موعدها أو تغيير غرضها الأصلي أو إدماجها فيشترط في هذه الأحوال لصحة القرار صدوره بأغلبية خاصة (ثلاثة أرباع الأسهم وحصص رأس المال الممثلة في الاجتماع)
- ❖ ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العمومية في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة، ولا تحسب الأصوات الخاصة بالأسهم التي يحوزونها في نصاب التصويت.

ثالثا : مراقب الحسابات

١. يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبين والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه ،وفي حالة تعدد المراقبين يكونوا مسؤولين بالتضامن ،واستثناء من ذلك يعين مؤسسوا الشركة المراقب الأول
٢. لا يجوز تفويض مجلس الإدارة في تعيين المراقب أو تحديد أتعابه دون تحديد حد أقصى
٣. لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها .
٤. لا يجوز لمراقب حسابات الشركات المساهمة قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه العمل بها أن يعمل مديرا أو عضوا بمجلس الإدارة أو أن يشتغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة التي كان يعمل بها

٥. لا يجوز لمراقب الحسابات أن يذيع على المساهمين في مقر الجمعية العامة أو في غيره أو إلى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض .
٦. يدعى مراقب الحسابات لحضور الجمعيات العامة للشركة في ذات المواعيد التي يدعى بها المساهمون ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . أن يحضر الجمعية العامة للشركة ويتأكد من صحة الإجراءات التي أتت في الدعوة للاجتماع ، ويجوز لمراقب الحسابات أن ينيب عنه أحد مساعديه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة .
٧. يتعين على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن إخطار الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية للشركات ذات الاكتتاب العام قد نشر مرتين في صحيفتين يوميتين إحداهما على الأقل باللغة العربية .
٨. يتحقق مراقب الحسابات من صحة الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية
٩. يتحقق مراقب الحسابات أيضاً من ان مجلس الإدارة ممثل في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته (وهو ثلاثة على الأقل من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة .
١٠. يتحقق مراقب الحسابات من أن التصويت قد تم بالطريقة التي عينها نظام الشركة أو تلك التي توافق عليها الجمعية بناء على اقتراح رئيسها - عند سكوت نظام الشركة عن بيانها - وإذا تعلق القرار بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم يجب أن يكون التصويت سرياً.
١١. يتحقق مراقب الحسابات أن الجمعية قد أقرت تعيين أمين السر وجامعي الأصوات الذي أجراه رئيس الجمعية ، ومن أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر و خلاصة تقرير مجلس الإدارة والنص الكامل لتقريره قد نشر في صفحتين يوميتين قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية المقررة لنظر الميزانية بها بخمسة عشر يوماً على الأقل.

الجانبي المالي

١ - قراءة القوائم المالية

المقدمة

❖ تعتبر القوائم المالية بمثابة النافذة التي نطل منها على نشاط الشركة من جوانبها المختلفة ، ومن بين المهتمين بتلك القوائم المستثمرون والدائنون والشركة نفسها وأي جهات أخرى ذات علاقة أو اهتمام. ، ولكل واحد منهم رؤية مختلفة عن الآخر يهتم بها أكثر من غيرها بالرغم من اتفاق الجميع على تحقيق أرباح مالية ومعدلات نمو مرتفعة ، فمثلاً إدارة الشركة تهتم أكثر بنجاح استثماراتها وسياساتها التمويلية ، فيما يهتم الدائنون بدراسة ملاءة الشركة ومدى توفر السيولة لديها.

❖ و تعتبر القوائم المالية المعروضة في هذا الدليل نموذجاً مبسطاً للقوائم المالية التي قد تكون أكثر تعقيداً في الواقع العملي ، حيث تكون القوائم المالية في الواقع العملي أكثر شمولاً من حيث الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كما قد تكون هناك بعض الاختلافات البسيطة في شكل تلك القوائم .

❖ و قد تم الاستعانة ببيانات حالة افتراضية لشركة صناعية (شركة البارون) ، و تم إعداد هذه النماذج وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، و لتبسيط العرض تم إعطاء رقم كودى لكل بند من بنود القوائم المالية يستخدم في الشرح .

محتويات التقرير المالي السنوى

تقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين يستعرض بشكل عام نشاط الشركة و أداءها المالي خلال السنة المنتهية ويتضمن :-

- استعراض نشاط الشركة و هذا الجزء يعرض ملخصاً للتطورات والاتجاهات في أداء الشركة
- استعراض الموقف المالي للشركة من خلال الملخص المالي والقوائم المالية المدققة و أية بيانات متممة و إيضاحات

الموضوعات الواجب التركيز عليها في القوائم المالية

هناك بعض المتطلبات التي لا تستقيم عملية التحليل بدونها، ويجب على عضو مجلس الإدارة عند اطلاعه على القوائم المالية للوقوف على وضع الشركة أو عند رغبته بتقديم تقرير عن أوضاعها أن يطلع بشكل جيد على ما يلي :

- المواد ذات العلاقة في قانون الشركات ، وقانون ضريبة الدخل ، وقانون هيئة سوق المال .
- القراءة المتعمقة للتقارير السنوية التي تصدرها الشركة أو التي ستصدرها .
- المعرفة الجيدة بالسوق الذي تعمل فيه الشركة (القطاع) .
- المعرفة الجيدة بإدارة الشركة وهيكلها التنظيمي ولوائحها ووسائل الرقابة بها .
- المعرفة الجيدة بمراقب الحسابات ومستوى أدائه وكيفية قيامه بالمهام الموكولة إليه .
- متابعة السياسات المالية ، والسياسات النقدية التي تنتهجها الحكومة لمعالجة الخلل الاقتصادي أو تطوير الأداء الاقتصادي .

الغرض من هذا الدليل

الهدف من هذا الدليل هو المساعدة على قراءة وتفهم القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات حتى يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أساس كاف من المعلومات، كما أنها تمكن من معرفة بعض المصطلحات المالية والمحاسبية المتخصصة التي قد يوجد صعوبة في فهمها أو معرفة الهدف منها عند الإطلاع على القوائم المالية للشركات على اختلاف أنواعها .

لمن تعد القوائم المالية ؟

- تُعد القوائم المالية بغرض تقديم المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي تلك القوائم، ومن بينهم إدارة الشركة والمساهمين وحملة السندات والمحليلين الماليين والموردين والبنوك والهيئات الرقابية، فضلاً عن الجهات الحكومية الأخرى والمستثمرين المرتقبين .
- يختلف استخدام القوائم المالية باختلاف احتياجات مستخدميها، بالنسبة للمستثمرين المرتقبين فيكون الهدف هو تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة عند اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في شركة ما

أهم الافتراضات المحاسبية الأساسية

قبل أن نبدأ في التعرف على محتويات وتفصيل عناصر القوائم المالية لابد أن نتعرف أولاً على الافتراضات المحاسبية الأساسية التي تُبنى عليها عادة معظم الأنظمة المحاسبية المتعارف عليها، وهذه الافتراضات هي:-

أولاً: مبدأ الاستحقاق Accrual Principle

وفقاً لهذا المبدأ يتم الاعتراف بالإيرادات أي تسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية عند تحققها (حتى ولو لم يتم تحصيل أية مبالغ من هذه الإيرادات) والاعتراف بالمصروفات عند تكبدها بغض النظر عن سداد تلك المصروفات .

ثانياً: مبدأ الثبات Consistency Principle

وفقاً لهذا المبدأ فإنه يكون على الشركة أن تطبق معالجة محاسبية واحدة على جميع المعاملات المتماثلة وعدم تغييرها من فترة لأخرى الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية عقد المقارنات بين القوائم المالية للفترات المختلفة ، كما يفيد في دراسة اتجاهات المؤشرات المالية غير أن مبدأ الثبات لا يعني أن الشركة لا تستطيع التحول من تطبيق طريقة محاسبية إلى أخرى ولكن يقتصر ذلك التحول على الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة أفضل من السابقة، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن طبيعة وتأثير ذلك التغيير المحاسبي ومبرراته كإيضاح متمم للقوائم المالية المعدة عن الفترة التي حدث بها التغيير .

ثالثاً: مبدأ الاستمرارية Continuity Principle

يعني هذا المبدأ أن الشركة سوف تستمر في مزاولة نشاطها لفترة غير محدودة من الزمن، وهذا الافتراض يستبعد إمكانية إفلاس الشركة أو تصفيتها في المستقبل القريب، أما إذا كانت شركة يتهددها خطر الإفلاس أو التصفية فإنه يجب التخلي عن افتراض الاستمرارية، حيث يكون قارئ القوائم المالية مهتماً بالتعرف على نتائج أو قيمة التصفية ، وفي حالة عدم إتباع افتراض الاستمرارية لأي ظرف كان عند إعداد القوائم المالية يجب على الشركة أن تفصح بوضوح أن القوائم المالية معدة على أساس أن الشركة سيتم إشهار إفلاسها أو تصفيتها.

القوائم المالية

Balance Sheet الميزانية

تعرض الميزانية صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات Assets

وحقوق الملكية 'Equities Shareholders'

وما عليها من التزامات مالية (Liabilities) في تاريخ معين هو تاريخ الميزانية، ووفقاً للمعادلة الأساسية للميزانية :-

وهي: الأصول (الموجودات) = الخصوم (الالتزامات) + حقوق المساهمين

أو

حقوق المساهمين = الأصول (الموجودات) - الخصوم (الالتزامات)

Income Statement قائمة الدخل

تعطي قائمة الدخل صورة أكثر حيوية عن الشركة حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المالية

المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة

الإيرادات Revenues بالتكاليف Costs

Cash Follow Statement قائمة التدفقات النقدية

تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلة للشركة والتدفقات النقدية الخارجة من الشركة

خلال الفترة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية

والتمولية للشركة.

المركز المالي

كود

		الأصول	1
	462000	أصول ثابتة	2
	7000	مشروعات تحت التنفيذ	3
	28000	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4
	64000	استثمارات في شركات تابعة و شقيقة (غير مجمعة)	5
	5000	الشهرة	6
566,000.00		إجمالي أصول غير متداولة	7
	121000	مخزون	8
	66000	عملاء و أوراق قبض	9
	22000	مصروفات مدفوعة مقدما وارصدة مدينة اخرى	10
	29000	استثمارات في أدون خزانه	11
	15100	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	12
	73000	نقدية بالصندوق و لدى البنوك	13
326,100.00		إجمالي الأصول المتداولة	14
	14000	مخصصات	15
	3000	الجزء المتداول من القرض طويل الأجل	16
	27000	موردون واوراق دفع	17
	26000	مصروفات مستحقة وارصدة دائنة اخرى	18
	84000	بنوك -سحب على المكشوف	19
	1000	دائنو شراء أصول ثابتة	20
		دائنو توزيعات	21
155,000.00		إجمالي التزامات متداولة	22
171,100.00		رأس المال العامل	23
737,100.00		إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي	24
	13000	قروض والتزامات اخرى طويلة الاجل	25
	4000	التزامات ضريبية مؤجلة	26
17,000.00		إجمالي الالتزامات الغير متداولة	27
	15000	حقوق الاقلية	28
		حقوق الملكية	
	597000	راس المال المصدر والمدفوع	29
	19000	إحتياطيات	30
	73000	أرباح محتجزة	31
	16100	ارباح العام	32
705,100.00		اجمالي حقوق الملكية	33
737,100.00		إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول غير المتداولة	34
892,100.00		إجمالي الأصول مع تحيات الدعم الفني للاستثمار	35

الميزانية (المركز المالي) Balance Sheet

□ الأصول (1) Assets

تعرف الأصول بأنها الموارد الاقتصادية للمشروع التي يتم الاعتراف بها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يمكن تعريف الأصول بأنها منافع اقتصادية مستقبلية حصلت عليها الشركة نتيجة لمعاملات أو أحداث تمت في وقت سابق ومن أمثلة الأصول مخزون البضائع والعقارات المملوكة وأيضاً حسابات المدينين التي تعني المبالغ المستحقة للشركة طرف الآخرين .

□ الالتزامات Liabilities

هي تضحيات بمنافع اقتصادية مستقبلية نتيجة وجود التزامات حالية على الشركة لتحويل جزء من أصولها أو لتقديم خدمات للغير في المستقبل نتيجة معاملات تمت في وقت سابق ، و منها أية ديون أو مبالغ مستحقة على الشركة للغير

□ حقوق الملكية / حقوق المساهمين (33)

- هي صافي أصول الشركة بعد خصم قيمة الالتزامات من إجمالي الأصول .
- و المعادلة المحاسبية الأساسية التي تبنى على أساسها الميزانية هي :

الأصول	= الالتزامات + حقوق الملكية
حقوق الملكية (33)	=الأصول (35) - الالتزامات (22 + 27 + 28)
رأس المال العامل (23)	= الأصول المتداولة (14) - الالتزامات المتداولة (22)
إجمالي الاستثمار (24)	= رأس المال العامل (23) + الأصول غير المتداولة (14)
إجمالي الالتزامات	= التزامات متداولة (22) + التزامات غير متداولة (27) + حقوق الأقلية (28)

الأصول Assets

أولاً : الأصول طويلة الأجل (غير المتداولة Non- Current Assets)

□ الأصول الثابتة (2)

- يُطلق اصطلاح الأصول الثابتة على الأصول المعمرة التي تُشترى بغرض الاستعمال وليس بغرض البيع، وتُدرج الأصول الثابتة في الميزانية مرتبة طبقاً للبنود الأقل ثباتاً، أي التي تبقى في المنشأة لفترة أقصر، أولاً، ثم التي تبقى لفترة أطول، وهكذا
- وتتكون الأصول الثابتة من الأراضي والمباني والآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال والعدد والأدوات وأثاث ومعدات المكاتب ، وهذه الأصول غير مخصصة للبيع ولكنها تستخدم في أنشطة الشركة لتصنيع وتخزين منتجاتها، وتتوقف نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول على طبيعة أنشطة الشركة ، فمثلاً في الشركات الصناعية نجد أن الأصول الثابتة تمثل الجزء الأعظم من إجمالي الأصول، أما في شركات التأمين والمؤسسات المالية فإن الأصول الثابتة تمثل نسبة صغيرة نسبياً إلى إجمالي الأصول.

□ الإهلاك

- يُعرف الإهلاك بأنه توزيع تكلفة الأصل الثابت بطريقة منطقية منظمة كمصروف على الفترات المتوقع فيها الاستفادة من الأصل (العمر الافتراضي المقدر للأصل)، والعمر الافتراضي المقدر للأصل هو الفترة الزمنية المتوقع فيها أن يكون الأصل منتجاً
- واستثناءً من الأصول الثابتة فإن الأرض لا يتم إهلاكها بصفة عامة ويظل رصيدها بالميزانية بدون تغيير من فترة إلى أخرى إذا لم يحدث إضافات أو استبعاد من الأراضي المملوكة للشركة.

□ المشروعات تحت التنفيذ (3)

- المشروعات تحت التنفيذ هي أصول ثابتة لم يتم الانتهاء من إعدادها لبدء استخدامها في أنشطة الشركة وتظهر المشروعات تحت التنفيذ بالميزانية بتكلفتها الأصلية

□ الاستثمارات في شركات شقيقة وتابعة (5)

A. الشركة الشقيقة

منشأة يكون للمستثمر فيها تأثير جوهري ولكنها ليست منشأة أو شركة تابعة أو مشروعاً مشتركاً له مع الغير.

B. الشركة التابعة

هي منشأة يتم التحكم والسيطرة عليها بواسطة منشأة أخرى تسمى الشركة الأم ، بالإضافة للقوائم المالية الخاصة بالشركة الأم فإن عليها أن تعد أيضا قوائم مالية مجمعة للشركة الأم وشركاتها التابعة.

□ الأصول غير الملموسة:- tangible Assets (الشهرة) (6)

- الأصول غير الملموسة (الأصول التي تفقد الكيان المادي الملموس) وهي التي لا يمكن لمسها أو وزنها أو قياسها كما أنه لا يمكن استخدامها لسداد ديون على الشركة وعادة ما تكون ضئيلة القيمة في حالة تصفية الشركة أو خروجها من النشاط، ومن أبرز الأمثلة الشائعة للأصول غير الملموسة الشهرة وحقوق الاختراع و حقوق التأليف والوكالة التجارية والعلامات التجارية.
- وتمثل الشهرة القيمة التي تزيد بها ثمن شراء أسهم أو حصة في أسهم شركة ما عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة الخاصة بتلك الشركة، وتكون الشهرة نتيجة العديد من العوامل والظروف التي تعطي مزايا للشركة وتسهم في تحديد قيمتها وقدرتها الربحية .
- والأصول غير الملموسة التي تظهر بالميزانية هي تلك الأصول التي حصلت عليها الشركة من الغير بمقابل، أما تلك التي تتولد لدى الشركة تلقائياً فلا تظهر بالميزانية، لذا لا يظهر بند الشهرة في ميزانيات معظم الشركات إلا في حالات الاندماج والميزانيات المجمعة.

□ الاستثمارات طويلة الأجل: Long - Term Investments (4)

الاستثمارات طويلة الاجل عبارة عن استثمارات تقوم بها المنشأة من اجل استثمار فائض النقدية المتوفر لديها بهدف تحقيق ايرادات اضافية كالاستثمار في الاسهم أو السندات أو الودائع المصرفية. وتعد هذه الاستثمارات نشاط غير عادي للمنشأة يختلف عن نشاطها العادي الذي يكون الهدف من إنشاء المنشأة

ثانياً : الأصول المتداولة (Current Assets) (14)

- تتكون من النقدية والأصول الأخرى، المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال دورة النشاط العادية للمنشأة، أو خلال سنة واحدة إذا كانت دورة النشاط تستغرق أكثر من سنة.
- وتعرف دورة النشاط بأنها متوسط الفترة المنقضية ما بين تاريخ الحصول على المواد الخام والمستلزمات وتاريخ تولد النقدية من خلال بيع المنتجات التي استخدمت فيها تلك المواد
- ويعتبر المخزون وحسابات المدينين والاستثمارات المالية والنقدية وشبه النقدية من أهم عناصرها

□ المخزون Inventory (8)

ويتكون المخزون في الشركات الصناعية عادة من البنود التالية:

- المواد الخام : هي التي تستخدم في صناعة المنتجات النهائية (المحرك مادة خام في صناعة السيارات)
- الإنتاج غير التام : يمثل منتجات تامة جزئياً والتي تحتاج مزيداً من التشغيل كي تصبح تامة كلياً (مثل تصنيع هيكل السيارات).
- الإنتاج التام : يمثل المنتجات تامة الصنع والجاهزة للتسليم إلى العملاء (مثل السيارة) .
- المواد الأخرى : هي المواد التي تستخدم في عملية تحويل المواد الخام إلى منتجات تامة (مثل الزيوت، قطع الغيار، مواد التعبئة) وبصفة عامة فإن قيمة كل بند من تلك البنود يظهر منفصلاً إما في الميزانية نفسها أو في الإيضاحات المتممة لها.

□ المدينون (الذمم المدينة:-Accounts Receivable)

تمثل المبالغ المستحقة على العملاء مقابل الخدمات التي تُؤدى لهم أو البضاعة المباعة لهم بالأجل، ونظراً لأن حسابات المدينين تستحق السداد عادة خلال فترة قصيرة أقل من سنة فإنها تُعدّ ضمن الأصول المتداولة وتوجد ثلاثة حسابات رئيسة تحت هذا البند وهي العملاء، والمصرفات المدفوعة مقدماً، والمدينون الآخرون .

١. العملاء و أوراق القبض (9)

يمثل المبالغ المستحقة من عملاء الشركة التي لم يتم تحصيلها بعد، ويظهر ذلك الحساب عندما يتم تسليم البضاعة أو الخدمة إلى العملاء قبل تحصيل قيمتها حيث تمنح الشركة عملائها فترة سماح لسداد طبقاً لسياسة البيع والتحصيل المتبعة .

٢. المصروفات المدفوعة مقدماً (10)

هي المبالغ التي قامت الشركة بسدادها مقابل الحصول على خدمات في المستقبل القريب، فمثلاً عادة ما يتم سداد مصروف الإيجار وأقساط التأمين مقدماً، ويتم تحميل المصروفات المدفوعة كمصروف بقائمة الدخل للفترة التي تستفيد فيها الشركة من تلك المصروفات

٣. المدينون الآخرون

هي أية حسابات مدينة أخرى بخلاف الحسابين المذكورين أعلاه (العملاء والمصروفات المدفوعة مقدماً) تكون مستحقة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أقل

□ الاستثمارات المالية المتداولة - Marketable Securities (12)

- قد تقوم الشركة باستثمار النقدية الزائدة عن احتياجاتها الحالية في أوراق مالية متداولة بالسوق .
 - و بصفة عامة فإن الأوراق المالية المتداولة تسجل بالميزانية بإحدى طريقتين : -
- A. القيمة السوقية :**

وهي القيمة الممكن الحصول عليها من البيع أو التصرف في الأوراق المالية في السوق .

B. التكلفة أو القيمة السوقية (أيهما أقل)

حيث تتم المقارنة بين التكلفة والقيمة السوقية لمحفظه الاستثمارات المتداولة .

□ النقدية بالصندوق والبنوك Cash (13)

- تمثل أموالاً حاضرة يتم قبولها فوراً كوسيلة من وسائل السداد وتشمل أوراق البنكنوت، والشيكات، والودائع ، كما تشمل أيضاً بنوداً شبه نقدية مثل الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر للغاية، ويتم تسجيلها بقيمتها الفعلية مثل أذون الخزانة (١١)

الالتزامات (LIABILITIES)

أولاً : الالتزامات المتداولة (22 Current Liabilities)

هي أية التزامات تستحق السداد خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول، وتعرض الالتزامات المتداولة بالميزانية مخصومة من الأصول المتداولة نظراً لأن الأصول المتداولة هي مصدر سداد تلك الالتزامات، ويعرف الصافي برأس المال العامل (Net Working Capital) ، وتعتبر المخصصات والسحب على المكشوف وحسابات الدائنين أهم عناصر الالتزامات المتداولة.

□ المخصصات Provisions (15)

المخصصات هي مصروف يخصم من إيرادات الشركة وليست توزيعاً للأرباح، ويتم احتساب المخصص عادةً لمواجهة أية التزامات محتملة الحدوث وغير محددة المقدار على وجه الدقة (مثل المطالبات القضائية – هبوط أسعار الاستثمارات – هبوط قيمة المخزون) .

□ السحب على المكشوف من البنوك (19)

هي المبالغ المستحقة السداد خلال فترة سنة واحدة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول وذلك طبقاً لاتفاقيات التسهيلات البنكية المقدمة للشركة

□ الدائنون Accounts Payables

الحسابات الرئيسية تحت هذا البند تشمل الموردين والمصروفات المستحقة والدائنون الآخرون

A. الموردين و أوراق الدفع (17)

المبالغ المستحقة على الشركة لصالح الموردين مقابل الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات بالأجل.

B. المصروفات المستحقة و الأرصدة الدائنة الأخرى (18)

هي المبالغ المستحقة على الشركة عن خدمات حصلت عليها الشركة ولم يتم سدادها، ومن أمثلتها (الأجور المستحقة – الإيجارات المستحقة – الفوائد المستحقة)

C. الجزء المتداول من القروض طويل الأجل (16)

ويمثل المبلغ المستحق السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية كأقساط سداد القروض طويلة الأجل طبقاً لاتفاقيات تلك القروض الموقعة مع البنوك .

D. دائنو التوزيعات (21)

يمثل الجزء من الأرباح التي تقرر توزيعها على المساهمين والعاملين بقرار الجمعية العامة للشركة

E. الدائنون الآخرون

هي باقي الالتزامات المستحقة على الشركة خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة نشاط واحدة أيهما أطول، التي لم ترد ضمن أي بند من البنود الأربعة المذكورة أعلاه.

ثانيا : حقوق المساهمين (حقوق الملكية Shareholders Equity) (33)

هي إجمالي حقوق المساهمين في الشركة و تمثل صافي أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات. وهناك مصدران أساسيان لها المساهمات المدفوعة أو المقدمة من المساهمين (رأس المال المدفوع) والاحتياطات والأرباح المحتجزة

□ رأس المال (29)

هو القيمة التي حصلت عليها الشركة حتى تاريخ الميزانية من قيمة الأسهم المصدرة. ويجب ملاحظة أن قيمة رأس المال الذي تعرضه الميزانية لا يرتبط بشكل مباشر بالقيمة السوقية لأسهم الشركة (سعر التداول الذي يعكسه سوق الأوراق المالية) ولذا عادة ما لا يختلف رأس المال بالميزانية من سنة إلى أخرى إلا إذا تم إصدار أسهم جديدة أو شراء أسهم سبق إصدارها.

- الأسهم: هي حق الملكية في الشركة الذي يتحمل مخاطر الخسارة ويتمتع بالحصول على الأرباح بدون حد أقصى، وعند تصفية الشركة لا توجد أية ضمانات لحملة الأسهم العادية للحصول على قدر معين من التوزيعات أو أصول الشركة ولكنهم يتقاسمون ما يتبقى من أصول الشركة بعد سداد كافة الالتزامات والأسهم الممتازة، وحملة الأسهم العادية يتحكمون في إدارة الشركة من خلال التصويت في اختيار مجلس الإدارة وكذا في القرارات الهامة التي تعرض على الجمعية العمومية للمساهمين وعادة ما يكون حملة الأسهم العادية أكثر استفادة من نجاح الشركة مقارنة بحملة الأسهم الممتازة
- أسهم الخزينة : عندما تقوم الشركة بشراء بعض أسهمها التي سبق إصدارها فإنه يتم تسجيل تلك

الأسهم بتكلفة شرائها في بند أسهم الخزينة وليس بند الاستثمارات المتداولة.

مع تحيات الدعم الفني للاستثمار

□ الاحتياطات: Reserves (30)

هي ذلك الجزء من الأرباح الذي تقرر الإدارة احتجازه لاستثماره في غرض ما بدلاً من توزيعه كأرباح للمساهمين، ويلزم لتكوين احتياطي إما النص عليه في النظام الأساسي للشركة أو اتخاذ قرار من الجمعية العمومية للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، والغرض من الاحتياطات تدعيم المركز المالي للشركة بزيادة حقوق المساهمين وبالتالي زيادة الثقة لدى الدائنين، ومن أمثلتها (الاحتياطي القانوني - احتياطي ارتفاع أسعار أصول ثابتة - احتياطي التوسعات لتوفير التمويل اللازم لتوسعاتها المستقبلية).

□ الأرباح المحتجزة Retained Earnings (31)

هي الأرباح المستبقاة بعد توزيعات الأرباح، وذلك عندما تقرر الشركة عدم إجراء توزيعات للأرباح أو توزيع جزء من الأرباح واحتجاز جزء آخر لتدعيم الموقف المالي لها أو لعدم توافر السيولة لتوزيع الأرباح، وفي الشركات الخاسرة قد نجد بند خسائر مرحلة بدلاً من الأرباح المحتجزة إذا كانت الشركة تحقق خسائر سنة تلو الأخرى، ولم يكن لديها أرباحاً محتجزة تكفي لتغطية تلك الخسائر.

□ حقوق الأقلية Minority Rights (28)

حقوق الأقلية هي الحقوق التي يمتلكها الغير في الشركات التابعة، ولذلك فهي تعتبر شبه التزام ويجب فصلها عن حقوق المساهمين في الشركة الأم في الميزانية المجمعة.

ثالثاً : الالتزامات الغير متداولة (طويلة الأجل) Long term Liabilities

هي الالتزامات المستحقة على الشركة عن شراء أصول طويلة الأجل ويتم سدادها على أقساط دورية على مدى عدة سنوات أو ك مبلغ إجمالي بعد مرور عدة سنوات، و أي جزء من تلك الالتزامات يستحق السداد خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية يجب إظهاره ضمن الالتزامات المتداولة، ومن أبرز أمثلتها :

□ القروض طويلة الأجل (25) : تمثل قروضاً بنكية مستحقة السداد على مدى معين .

□ السندات : تمثل الأموال المقترضة من حملة السندات وتصدر الشركة شهادات بالسندات - والسند عبارة عن ورقة مالية تصدرها الشركة تتعهد فيه بإعادة سداد قيمته في تاريخ معين، وعادة ما يتضمن السند حق حصول حامله على فوائد تدفع بصفة دورية ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

قائمة الدخل

Income Statement

■ تعطي قائمة الدخل صورة أكثر حيوية عن الشركة حيث تقيس أداء الشركة خلال الفترة المالية المنتهية وتبين ما إذا كانت نتيجة هذا الأداء ربحاً أو خسارة، وذلك عن طريق مقارنة الإيرادات

Revenues بالتكاليف Costs

وتعد قائمة الدخل أهم تقرير مالي بالنسبة لكثير من المحللين الماليين والمستثمرين الحاليين والمرقبين، وهي توضح ما حققته الشركة من أرباح أو خسائر خلال السنة المنتهية، وقائمة الدخل ذات أهمية كبيرة للمساهمين لأنها:

A. تظهر نتائج أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية.

B. تعتبر مؤشراً هاماً لتوقع ما سيكون عليه مستقبل الشركة.

□ صافي المبيعات Net Sales (36)

تعد المبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات وهي البند الأول في قائمة الدخل ويتكون رقم صافي المبيعات من إجمالي المبيعات مخصوماً منه المردودات والمسموحات لمنتجات غير مطابقة للمواصفات المتفق عليها مع العملاء. والخصومات على سعر البيع للعملاء كنتيجة للسداد المنتظم و/ أو للشراء بكميات (خصم الكمية)

□ تكلفة المبيعات Cost of Goods Sold (37)

● تتمثل في كافة التكاليف التي تتحملها الشركة لتحويل مشترياتها إلى منتجات جاهزة للبيع ، ففي الشركات الصناعية تعرف هذه التكاليف بتكلفة الإنتاج

□ مصروفات بيع و توزيع Sales, Administrative (39)

● هي المصروفات اللازمة لتوزيع منتجات الشركة مثل أجور و عمولات وكلاء المبيعات ومصاريف الدعاية والإعلان والنقل .

قائمة الدخل
Income Statement

30/06/2009	بيان	كود
175000	صافي المبيعات	36
-132000	تكلفة المبيعات	37
43,000.000	مجمّل الربح	38
4,300.000-	مصروفات بيع وتوزيع	39
12,000.000-	مصروفات عمومية وادارية	40
500.000-	مخصصات بخلاف الإهلاك (إضمحلال قيمة أصول تشغيلية))	41
26,200.000	صافي ربح التشغيل	42
5,400.000-	مصروفات تمويلية	43
6,700.000	فوائد دائنة	44
900.00-	أرباح (خسائر) رأسمالية	45
7,000.000	إيرادات متنوعة أخرى	46
6,000.000	إيرادات استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و عائد أدون خزانة	47
38,600.000	صافي الربح قبل الضرائب	48
12,500.000-	ضرائب الدخل المقدرة عن الفترة	49
10,000.000-	ضرائب الدخل المؤجلة	50
17,100.000	صافي الربح القابل للتوزيع قبل حقوق الأقلية	51
1000.00-	حقوق الأقلية	52
16100.00	صافي ربح العام	53

□ المصروفات العمومية والإدارية (40) General & Administrative Expenses

- تتمثل في التكاليف المتكبدة في إدارة عمليات الشركة اليومية، بخلاف إنتاج وتوزيع المنتجات، مثل أجور المحاسبين، والمصروفات الإدارية، التأمين، إهلاك الأثاث واستهلاك أصول غير الملموسة

□ صافي ربح التشغيل (42) Operating Profit

- ينتج الربح التشغيلي بعد خصم المصروفات التشغيلية (تكاليف التوزيع ، المصروفات الإدارية والعمومية) من مجمل الربح.

□ المصروفات التمويلية (43) Financial Expenses

- تتمثل في الفوائد المدفوعة للبنوك والدائنين والمقرضين للشركة، وتعتبر عبئاً ثابتاً على الشركة حيث أن الفوائد محددة ويجب سدادها كل سنة سواء حققت الشركة ربحاً أم لا.

□ المخصصات (41) Provisions

- مصروف أو عبء يخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الأرباح وذلك لتكوين المخصصات (من حيث كونها مصروف يخصم من إيرادات الشركة وليست توزيعاً للأرباح، ويتم احتساب المخصص عادةً لمواجهة أية التزامات محتملة الحدوث وغير محددة المقدار على وجه الدقة مثل المطالبات القضائية - هبوط أسعار الاستثمارات - هبوط قيمة المخزون) .

□ الأرباح (الخسائر) الرأسمالية (45) Capital GaiLosses

- تمثل هذه الأرباح (الخسائر) الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية للأصول الثابتة والاستثمارات المباعة خلال السنة

□ إيرادات الاستثمارات والفوائد المحصلة (47) Investment Revenues & Credit

Interest:

- تتمثل في والتوزيعات والفوائد المحصلة من استثمارات الشركة في الأوراق المالية والودائع بالبنوك

□ الضرائب على الدخل (49) Income Tax

- يتم حساب الضرائب على الدخل طبقاً للقوانين السارية والتي تحدد سعر الضريبة تبعاً لطبيعة نشاط الشركة (تجاري - صناعي - تصديري... إلخ) ويتحدد وعاء الضريبة بتعديل صافي الربح طبقاً لقائمة الدخل بإجراء الإضافات والاستبعادات المقررة قانوناً.

□ حقوق الأقلية في الربح (52) Minority Rights

- يظهر هذا البند في القوائم المالية المجمعة التي تعدها الشركة الأم، ويمثل حق المساهمين الآخرين في أرباح الشركة التابعة، أما باقي الأرباح بعد خصم حقوق الأقلية فتمثل حقوق المساهمين في الشركة الأم في أرباح كل من الشركة الأم وشركاتها التابعة.

□ ربح السهم

- يعكس هذا البند نصيب كل سهم عادي في أرباح الشركة عن السنة المنتهية، ويحتسب ربح السهم بقسمة صافي ربح السنة على عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة

□ الربح / الخسارة غير العادية

- في الأحوال الطبيعية تنتهي قائمة الدخل عند صافي ربح السنة وصافي ربح السهم إلا أنه قد تواجه الشركة في بعض الأحيان ظروفًا أو أحداثًا غير عادية يترتب عليها تحقيق أرباح أو تكبد خسائر غير طبيعية وغير متكررة مثل الخسائر من الفيضانات أو الزلازل أو غيرها من الكوارث الطبيعية، لذا يتم إظهار تلك البنود منفصلة في قائمة الدخل.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية **Changing in Shareholders Equity Statement**

□ يظهر من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات. فعلى سبيل المثال فهي توضح هل أجرت الشركة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة؟ هل أصدرت الشركة أسهماً جديدة؟ هل قامت الشركة بتوزيع أسهم مجانية؟ و هل الأرباح المحتجزة ارتفعت أم انخفضت وبأي مقدار؟ وكذلك الأمر بالنسبة للاحتياطات.

قائمة التدفقات النقدية **Cash Flow Statement**

□ تعرض هذه القائمة بيان التدفقات النقدية الداخلة للشركة والتدفقات النقدية الخارجة منها خلال الفترة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للشركة، أي أنها توضح قيمة ومصادر التدفقات النقدية الداخلة للشركة وقيمة وأوجه إنفاق تلك التدفقات خلال الفترة، فضلاً عن بيان أثر تلك التدفقات الداخلة والخارجة على الأرصدة النقدية للشركة في نهاية الفترة.

□ وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للشركة حيث تظهر تلك القائمة المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة وصافي التغير في أرصدها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك المتحصلات والمدفوعات مقسمة تبعاً لأنشطة الشركة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.

□ ويهتم المستثمرون بقائمة التدفقات لأنها تعرض أهم التغيرات في أهم الأصول السائلة لدى الشركة

وهو النقدية، تجيب عن الأسئلة الهامة التالية:

- ما هي مصادر تولد النقدية خلال الفترة؟

- ما هي أوجه استخدامها خلال الفترة؟

- ما هو التغير الذي حدث على رصيد النقدية خلال الفترة؟

لذا فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على:

* تقييم قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية إيجابية في المستقبل.

* تقييم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات الأرباح ومدى حاجتها لتمويل خارجي.

* التعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الأرباح وصافي التغير في الأرصدة النقدية.

ويتم تقسيم قائمة التدفقات النقدية تبعاً لأنشطة الشركة إلى الأنشطة التالية :-

A. الأنشطة التشغيلية

- تتضمن المتحصلات والمدفوعات المتعلقة بأنشطة الشركة الرئيسية والمتمثلة في إنتاج وتقديم السلع والخدمات

B. الأنشطة الاستثمارية:

- تتضمن الأنشطة الاستثمارية المتعلقة باقتناء وبيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية.

C. الأنشطة التمويلية :

- تتضمن الأنشطة المتعلقة بالحصول على تمويل من مصادر خارجية كالمساهمين والمقرضين وإعادة سداد ذلك التمويل وتوزيعات الأرباح.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

- هي معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية لإعطاء فهم أفضل للبنود الواردة بالقوائم المالية والسياسة المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم والمحاسبة عن بنودها كالسياسات المتعلقة بالأصول الثابتة.
 - ويحتاج المساهمين لكثير من المعلومات التفصيلية التي لا تظهر مباشرة من القوائم المالية كي لا تصبح معقدة، لذا فإن هذه المعلومات التفصيلية تظهر كمجموعة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
 - ومن المهم قراءة هذه الإيضاحات وفهمها جيداً لأنها تعتبر تفصيلاً للوضع المالي للشركة، وغالباً ما تكون هذه الإيضاحات متعلقة بالسياسات المحاسبية أو وصف تفصيلي للأصول الثابتة وأسهم رأس المال والديون طويلة الأجل والالتزامات العرضية وغيرها من البنود الإجمالية بالقوائم
- وفيما يلي نستعرض بعض الأمثلة للإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

□ وصف أنشطة الشركة

- يتم الإفصاح عن الشكل القانوني للشركة ومقرها الرئيسي، جنسيتها، واسم الشركة (إن وجدت)، ووصف لطبيعة أنشطة الشركة الرئيسية.

□ العرف المحاسبي

- وهي القاعدة التي تتبع في إعداد القوائم المالية، حيث تعد القوائم المالية في معظم الأحيان وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، ويذكر أي افتراض آخر تم إتباعه.

□ وصف السياسات المحاسبية للشركة

- يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية للشركة بالنسبة للأصول الثابتة وإهلاكها، وتقييم المخزون، واستهلاك الأصول غير الملموسة، والاندماج، والضرائب، وعمليات تحويل العملة، وتحديد صافي الربح للسهم.

□ المخزون:

- إذا لم تظهر الميزانية مكونات المخزون من مواد خام، وإنتاج غير تام، وإنتاج تام، ومواد أخرى فإنه يتم تقديم بيان لتلك العناصر ضمن الإيضاحات المتممة للميزانية.

□ الاستثمارات

- يتم تقديم معلومات متعلقة بالاستثمارات في الأوراق المالية وتقسيمها كأصول متداولة وأصول غير متداولة، والاستثمارات في الشركات التابعة مع توضيح اسم الشركة ورأس مالها ونسبة المساهمة فيها، والاستثمارات في الشركات الشقيقة مع توضيح اسم الشركة ورأس مالها ونسبة المساهمة فيها.

□ التغيرات في السياسات المحاسبية

- تتضمن وصفاً تفصيلياً للتغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة إتباع قواعد محاسبية جديدة.

□ الأحداث غير المتكررة

- تتضمن وصفاً تفصيلياً للبنود والأحداث الهامة غير المتكررة مثل استبعاد أحد الخطوط الحالية للنشاط، أو إضافة خطوط جديدة للإنتاج

□ الاحتياطات

- بيان بحركة الاحتياطات (احتياطي قانوني / احتياطي عام / احتياطي نظامي / أخرى) خلال الفترة وأرصدها في نهاية الفترة.

□ أسهم المنحة

- تتضمن وصفاً لأية خطط لمنح حق تملك أسهم للمساهمين بالشركة

□ أسهم التحفيز

- تتضمن وصفاً لأية خطط لمنح حق تملك أسهم لموظفي ومديري الشركة.

□ برامج التوظيف والتقاعد

تتضمن وصفاً تفصيلياً بالنسبة لعقود التوظيف وحصة العاملين في الأرباح، وخطط المعاش والتقاعد، ومكافآت نهاية الخدمة والتقاعد بخلاف المعاشات.

□ عقود الاستئجار طويل الأجل:

• يتم الإفصاح عن الالتزامات المتعلقة بعقود الاستئجار طويل الأجل للعقارات والآلات والمعدات، التي تستحق سنوياً لمدة خمس سنوات وكذا جملة الالتزامات بعد هذه المدة وحتى نهاية عقد الاستئجار.

□ الالتزامات العرضية

• يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة المتعلقة بأية مطالبات أو قضايا قائمة أو متوقعة والتي من المحتمل أن تؤثر جوهرياً على الشركة.

□ الالتزامات التعاقدية المستقبلية

• وهي بنود العقود التي من الممكن أن تؤثر جوهرياً على الشركة في الفترات المستقبلية

□ القيود القانونية والنظامية

• بيان بأية قيود قانونية أو نظامية على أنشطة الشركة أو أصولها

□ المبيعات القطاعية، وأرباح التشغيل والأصول المحددة لكل قطاع:

• هي معلومات تخص القطاعات التشغيلية الرئيسية بالشركة من حيث حجم المبيعات والأرباح والأصول، كما يجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تعد هذا التحليل القطاعي لكل منطقة جغرافية.

□ النقدية وشبه النقدية

• تشمل بنود النقدية وشبه النقدية المسجلة بالميزانية سواء بحسابات النقدية وحسابات البنوك أو حسابات السحب على المكشوف، وشبه النقدية هي الأوراق المالية عالية السيولة ومنخفضة المخاطر كأذون الخزانة

□ الديون طويلة الأجل

• التفاصيل المتعلقة بإصدار السندات، ومعدلات الفائدة، واستحقاقات القروض طويلة الأجل

□ لأطراف ذوو العلاقة

• طبيعة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وحجم تلك المعاملات خلال الفترة وأرصدها في نهاية الفترة

٢- قراءة النسب المالية

تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

مقدمة

تعتبر القوائم المالية بمثابة النافذة التي نطل منها على نشاط الشركة من جوانبها المختلفة من خلال إيجاد علاقات منطقية بين بنود القوائم المالية بغرض استخلاص مؤشرات لتقييم الأوضاع المالية للشركة .

التحليل الأساسي (Fundamental Analysis)

و هو يتضمن استخدام القوائم المالية وتحليلها بالأساليب المختلفة ومن ضمن هذه الأساليب ما يطلق عليه التحليل بالنسب المالية (Ratio) ، وفي البداية يجب أن نشير إلى نقطتين لا يمكن إغفالهما :

A. النسبة المالية دون معنى لا قيمة لها

وهو ما يعنى أن أي نسبة تستخرجها يجب أن تحدد لها معنى واضحا تهدف من وراءه إلى قراءة نقطة قصور أو قوة لدى الشركة.

B. ليس هناك ما يسمى نسب نمطية لكل الشركات

• أي أنه لا توجد مؤشرات نمطية يمكن استخدامها كمعايير للحكم على جودة أو ضعف النسبة ولكن يتم استخدام مؤشرات للشركات الناجحة في القطاع الذى تعمل به الشركة عن نفس الفترة ويتم استخدامه للحكم على النسبة كما يتم استخدام تلك النسبة لنفس الشركة عن فترات سابقة لمتابعة تطور النسبة بالسلب أو الإيجاب و هو ما يسمى بـ (تحليل الاتجاه) .

• لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها كما أشرنا بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة في نفس النشاط وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى.

النسب الخاصة بتقييم أداء الشركات

❖ تم تقسيم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

أولاً : نسب السيولة

١. نسبة التداول (Current Ratio)

٢. نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

٣. نسبة النقدية (Cash Ratio)

ثانياً : نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

١. هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin)

٢. معدل العائد على المبيعات (Net Profit Margin)

٣. معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) ROE

٤. معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) ROI

٥. معدل العائد على إجمالي الأصول (Return on Total Assets)

ثالثاً : - نسب النشاط ACTIVITY RATIOS

١. معدل دوران إجمالي الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)

٢. معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

٣. معدل دوران العملاء وأوراق القبض (Accounts Receivable Turnover)

٤. معدل دوران الموردين وأوراق الدفع (Payables Turnover)

٥. متوسط فترة تحصيل العملاء وأوراق القبض (Average Collection Period)

٦. متوسط فترة سداد الموردين وأوراق الدفع (Average Payment Period)

٧. متوسط فترة التخزين (Storage Period)

رابعاً : - نسب الرفع المالي LEVERAGE RATIOS

١. نسبة المديونية (Debt Ratio)
٢. الرافعة المالية Leverage (إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية)
٣. معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio)
٤. القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل (Long-term Debt to Net Working Capital)

مدلولات النسب المالية

أولاً : - نسب السيولة LIQUIDITY RATIOS

وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق أية خسائر .

١ - نسبة التداول (Current Ratio)

$$= \text{الأصول المتداولة} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

- وتعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.
- إلا أن النسبة لا يمكن أن تقرأ صماء فزيادة النسبة هو أمر جيد ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه وهو أمر غير جيد وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك ، أو ربما بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة العملاء المدينين.

٢ - نسبة السيولة السريعة (Quick Ratio)

$$= (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الالتزامات المتداولة}$$

- وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة ، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر

٣- نسبة النقدية (Cash Ratio)

$$= \text{النقدية و الأصول شبه النقدية} / \text{الالتزامات المتداولة}$$

- توضح مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل في مدة وجيزة وهي تعطى مؤشراً للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وتعتبر الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة مثل الأوراق المالية القابلة للتداول في البورصة.

ثانياً : - نسب الربحية PROFITABILITY RATIOS

وهي النسب التي تقيس قدرة الإدارة على استغلال الموارد استغلالاً أمثل لتحقيق الأرباح

١ - هامش مجمل الربح (Gross Profit Margin)

$$= \text{مجمّل الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

٢ - معدل العائد على المبيعات (Net Profit Margin)

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

- تقيس هذه النسبة صافي الربح المحقق على كل جنيه من المبيعات ، وهي تشير إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الإدارية والعمومية والتمويلية وخلافه.
- وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في القطاع ، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها وربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق الشركة معدلاً مناسباً للعائد على حقوق الملكية.

٣ - معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity) ROE

= صافي الربح / حقوق الملكية

- هو مؤشر عام يمثل تلخيصاً لأداء الشركة بشكل عام ، وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وتعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً عليها قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.
- ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازي معدل العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى.

❖ **معدل العائد الخالي من الخطر:** هو العائد المؤكد الحصول عليه بنسبة ١٠٠% حيث لا يتعرض المستثمر لأي نوع من المخاطرة أو التعرض للتقلبات في العائد وغالباً ما يستخدم معدل العائد على أذون الخزانة كمعدل عائد خالي من الخطر في ظل معدل تضخم يساوي صفر ، أما في حالة وجود معدل تضخم فيتم استخدام معدل العائد الاسمي الخالي من الخطر ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{معدل العائد الاسمي الخالي من الخطر} = (١ + \text{معدل العائد الخالي من الخطر}) (١ + \text{معدل التضخم}) - ١$$

❖ **بدل المخاطرة:** فهو الجزء من العائد الذي يطلبه المستثمر نظير تحمله مخاطر إضافية عند الاستثمار في مجالات قد تتعرض للتقلبات ويتم تقسيم المخاطر لما يلي:

A. مخاطر الأعمال Business Risk

B. مخاطر التمويل Financial Risk

C. مخاطر السيولة Liquidity Risk

وتنقسم المخاطرة إلى جزئين، أحدهما يرجع إلى السوق ككل وهو ما يسمى المخاطرة المنتظمة والآخر يرجع إلى الشركة نفسها وهو يسمى المخاطرة غير المنتظمة ويتم قياسها والتحكم فيها داخل الشركة ، ويتم تقدير المخاطرة المنتظمة للاستثمار عن طريق الربط بين العائد على الاستثمار والعائد على السوق ككل لتحديد ما يسمى معامل المخاطرة المنتظمة (بيتا) .

٤ - معدل العائد على الاستثمار (ROI)

$$= \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الاستثمار}$$

- ويتكون إجمالي الاستثمار من (رأس المال العامل + إجمالي الأصول طويلة الأجل) ، أو من (مجموع حقوق الملكية + القروض طويلة الأجل)
- و تعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض ، وينتظر تحقيق معدل عائد على الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.
- ويتم تقدير تكلفة الاستثمار باستخدام التكلفة المرجحة لبنود التمويل (WACC) كما يلي:
التكلفة المرجحة لبنود التمويل = الوزن النسبي لحقوق الملكية * تكلفة حقوق الملكية + الوزن النسبي للديون * متوسط تكلفة الديون
- وتكون تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لبنود التمويل ، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة.

٥ - معدل العائد على إجمالي الأصول (Return on Total Assets)

$$= \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

معادلة دي بونت

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على المبيعات} * \text{معدل دوران الأصول} * \text{رافعة الأصول}$$

- وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على استخدام أصولها في توليد الربح ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المنشأة في استغلال أصولها ، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب هذه النسبة (أصول أول المدة + أصول آخر المدة) / ٢ ، ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع .

- وتستخدم معادلة دي بونت (Du Pont System of Financial Analysis) في بيان أسباب الارتفاع أو الانخفاض في العائد على الأصول حيث تربط بين ثلاث نسب مالية وهي : -
(العائد على المبيعات ، معدل دوران الأصول ، رافعة الأصول)
- هي طريقه لتحليل أكبر قدر من بنود قائمتي الدخل والميزانية لمعرفة أوجه القصور لمحاولة تلافيها مستقبلاً أو أوجه التفوق لمحاولة تعزيزها.
- ويتم تحليل بنود الأرباح من إيرادات وتكاليف وكذلك بنود المبيعات من كميات وأسعار بيع ، كما يتم تحليل بنود الأصول من أصول ثابتة ومتداولة للوصول من هذه المنظومة للأسباب التي تزيد من كفاءة العائد على الأصول.

ثالثاً : - نسب النشاط ACTIVITY RATIOS

وهي النسب التي تقيس مدى كفاءة المنشأة في استخدام مواردها

١ - معدل دوران إجمالي الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover)

$$= \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول الثابتة} = \text{عدد مرات}$$

- وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمنشأة. وهي تعبر عن عدد المرات التي تحولت فيها المبالغ المستثمرة في الأصول إلى مبيعات ، وكلما زاد هذا الرقم كلما دل على كفاءة الشركة في تدوير أصولها .

٢ - معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

$$= \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون} = \text{عدد مرات}$$

- وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة أو عدد مرات تحويل المخزون إلى مبيعات ، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع ان تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل ، وهي ميزة تنافسيه كبيرة يمكن الاستفادة منها.

٣ - معدل دوران العملاء و أوراق القبض (Accounts Receivable Turnover)

$$= \text{المبيعات} / \text{متوسط حسابات العملاء}$$

- وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المنشأة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المنشأة و يفضل استخدام المبيعات الآجلة بدلاً من المبيعات .

٤ - معدل دوران الموردين و أوراق الدفع (Payables Turnover)

$$= \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط حسابات الموردين و أوراق الدفع}$$

- يفضل استخدام رقم المشتريات الآجلة بدلاً من تكلفة المبيعات ، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح الشركة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين

٥ - متوسط فترة تحصيل العملاء و أوراق القبض (Average Collection Period)

$$= ٣٦٠ / \text{معدل دوران العملاء و أوراق القبض}$$

- هي الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل ، كما قد يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار الأموال المجمدة لدى العملاء أو يؤدي إلى تحملها لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

٦ - متوسط فترة سداد الموردين و أوراق الدفع (Average Payment Period)

$$= ٣٦٠ / \text{معدل دوران الموردين و أوراق الدفع}$$

- هي الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين والتي تعتبر من مصادر التمويل قصيرة الأجل للشركة وطول هذه المدة في مصلحتها طالما يتم بالاتفاق مع الموردين ولا يظهرها في صورة المتعثر.

٧ - متوسط فترة التخزين (Storage Period)

$$= ٣٦٠ / \text{معدل دوران المخزون}$$

- يوضح الفترة التي يقضيها المخزون قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في الشركات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين ، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه للتكاليف .

مع تحيات الدعم الفني للاستثمار

رابعاً : - نسب الرفع المالي LEVERAGE RATIOS

وهي النسب التي تقيس مدى اعتماد المنشأة في التمويل على مصادر خارجية

١ - نسبة المديونية (Gearing Ratio)

= إجمالي الديون البنكية / إجمالي حقوق الملكية

■ وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالي الديون البنكية المحملة بالفوائد باستخدام إجمالي حقوق الملكية وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين.

٢ - الرافعة المالية Leverage (إجمالي الالتزامات إلى حقوق الملكية)

= إجمالي الالتزامات / حقوق الملكية

■ وتوضح هذه النسبة مدى امكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام إجمالي حقوق الملكية.

٣ - معدل تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio)

= صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مصروف الفوائد

■ وتوضح هذه النسبة القدرة على تغطية فوائد القروض والسندات باستخدام صافي ربح التشغيل ، وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل بالنسبة للشركة.

٤ - القروض طويلة الأجل إلى رأس المال العامل (Long-term Debt to Net Working Capital)

= القروض طويلة الأجل / رأس المال العامل

■ وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

حساب النسب المالية للحالة السابقة

الناتج	أرقام بنود المؤشر	المؤشر
أولاً / مؤشرات السيولة		
2.10	14 / 22	١ - نسبة التداول (السيولة)
1.32	(14 - 8) / 22	٢ - نسبة السيولة السريعة
0.90	(14 - 8 - 9) / 22	٣ - نسبة النقدية
ثانياً / الربحية		
0.25	38 / 36	١ - هامش مجمل الربح
0.09	51 / 36	٢ - معدل العائد على المبيعات
0.02	51 / 33	٣ - معدل العائد على حقوق الملكية
0.02	51 / 24	٤ - معدل العائد على إجمالي الاستثمار
0.02	51 / 35	٥ - معدل العائد على إجمالي الأصول
ثالثاً / كفاءة إدارة الأصول (نسب النشاط)		
0.20	36 / 35	١ - معدل دوران إجمالي الأصول
1.09	37 / 8	٢ - معدل دوران المخزون
2.65	36 / 9	٣ - معدل دوران العملاء وأوراق القبض
4.89	37 / 17	٤ - معدل دوران الموردين وأوراق الدفع
135.77	360 / معدل دوران العملاء	٥ - متوسط فترة تحصيل العملاء وأوراق القبض
73.64	360 / معدل دوران الموردين	٦ - متوسط فترة سداد الموردين وأوراق الدفع
330.00	360 / معدل دوران المخزون	٧ - متوسط فترة التخزين
رابعاً / الرفع المالي		
0.02	(16 + 25) / 33	١ - نسبة المديونية
0.24	(22 + 27) / 33	٢ - الرافعة المالية
4.85	43/42	٣ - معدل تغطية الفوائد
0.08	25/ 23	٤ - القروض طويلة الأجل / رأس المال العامل

المتطلبات الأساسية لمجلس الإدارة الفعال وواجبات عضو المجلس

المبادئ الأساسية لمجلس الإدارة الأكثر فاعلية (ميثاق عمل ممثل مجلس الإدارة)

- تمثل فاعلية مجلس الإدارة وفاعلية أعضائه الركيزة الأساسية لحماية حقوق المساهمين ورعاية و تنمية ثرواتهم .
- يجب على ممثل البنك الالتزام بالمبادئ والتعليمات الآتية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من دوره كممثل عن البنك داخل البنك و خارجه : -

أولاً : دوره داخل البنك : -

1. الالتزام بتنفيذ التوجيهات والسياسات التي يقرها مجلس إدارة البنك بشأن الشركات التي يساهم فيها.
2. الالتزام بموافاة قطاع الاستثمار بما يلي: -
 - A. تقرير دوري عن كل مجلس إدارة يتضمن جدول الأعمال و القرارات و أهم الملاحظات .
 - B. تقرير ربع سنوي يتضمن: -
 - أهم بنود القوائم المالية
 - مؤشرات أداء الشركة وأهم المشاكل التي تواجهها
 - هيكل الإنتاج والتكاليف والمبيعات
 - موقف المديونيات الحالية
 - التغييرات في حقوق الملكية
 - أهم المقترحات والتوصيات المستقبلية
 - أية بيانات أو معلومات تتعارض مع مصالح البنك بالشركة .
 - التنسيق بينه و بين الممثلين الآخرين من داخل البنك في ذات الشركة لتكوين رؤية مشتركة فيما يعرض عليهم من موضوعات .
 - الرجوع لقطاع الاستثمار للاستفسار عن أية تساؤلات أو آراء .

ثانيا : دوره خارج البنك : -

- يجب أن يجتمع المجلس بشكل دوري ومبرمج.
- يجب أن يحتفظ المجلس بجزء من القوة لمواجهة بعض القرارات التنفيذية.
- يجب ألا يترك المجال لأي عضو من المجلس للسيطرة على إجتماعات و قرارات المجلس .
- يجب أن يتمتع أعضاء المجلس بمستوى عالٍ من الثقة فيما بينهم، وأن يتواصلوا فيما بينهم بفاعلية عالية.
- يجب أن يتصف الأعضاء بالقيم والأخلاقيات الحميدة ،وأن يتصف المجلس وأعضاؤه بطبيعة ديناميكية.
- يجب أن يكون المجلس مسؤولا عن الأداء المالي للشركة.
- يجب على الأعضاء غير التنفيذيين أن يُقدموا آراءهم باستقلالية.
- يجب أن يكون المجلس وأعضائه منفتحين على الأفكار والاسراتيجيات الحديثة لتطوير العمل، وألا يكونوا ضد التغيير والتطوير.
- يجب أن يملك أعضاء مجلس الإدارة فهما عميقا لطبيعة عمل الشركة والمنافسة في القطاع الذي تعمل فيه الشركة.
- يجب أن يعي أعضاء المجلس طبيعة المخاطر التي تواجه الشركة والنشاط و أهمية القرارات ذات الإرتباط بها ، و كيفية التعامل معها و معرفة الحدود المقبولة منها .
- يجب أن يتفاعل أعضاء مجلس الإدارة مع المساهمين، وتقبل احتياجاتهم وتحويلها إلى استراتيجيات للشركة . ،يجب أن يتفاعل أعضاء مجلس الإدارة مع الفئات المستفيدة من الشركة باهتمام بالغ.